S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/834
8 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك
لدى الأمم المتحدة

نمى إلى علمنا أن مجلس الأمن ينظر في إصدار بيان رئاسي بشأن التقرير المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في شربرينيتسا وتسيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست. إن عمليات القتل والتطهير العرقي وغير ذلك من الانتهاكات التي ارتكبت تستحق اهتمام المجلس. ونحن نؤيد جهود الذين يسعون إلى جعل المجلس يتناول هذه المسألة. ولكننا نرى مع ذلك أن أنسب التدابير التي يمكن أن يتخذها المجلس وأكثرها جدية هي ضمان القبض على المسؤولين عن هذه الجرائم ومحاكمتهم وضمان فرض المجتمع الدولي أيضا جزاءات على الذين يحمون المتهمين دوليا. ولم تكن هناك استجابة مناسبة لمطالب مجلس الأمن الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/34). والمجلس ملزم الآن باتخاذ التدابير التي يتطلبها العدل والسلام الدائم والتي تتحاشى الضرورات السياسية القصيرة النظر.

ونحن نطلب من مجلس الأمن أيضا أن يأخذ في الاعتبار التقرير المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمعنون "التقرير السنوي الثالث للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١" (A/51/292-S/1996/665).

ويرد في الفقرة ١٦٧ من هذا التقرير ما يلي:

"وقد اختلفت درجة التعاون اختلافا كبيرا بين تلك الدول والكيانات. فجمهورية البوسنة والهرسك كانت أكثر الأطراف تعاونا: فقد ردت على كل مذكرة من المذكرات التي وجهت إليها تقريبا، موضحة عدم قدرتها على تنفيذ أوامر القبض في الأراضي البوسنية التي لا تقع تحت سيطرتها، وهي الوحيدة من الطرفين التي نفذت حتى الآن أوامر إلقاء القبض الموجه إليها، وهي تحديدا أوامر القبض على ديليتش ولاندزو. وعمليتا إلقاء القبض هاتان هما حدثان مهمان في تاريخ تعاون الدول مع المحكمة. كذلك فإن جمهورية البوسنة والهرسك قد سمحت بإنشاء مكتب في سراييفو ووفرت للمحققين التابعين للمحكمة إمكانية الوصول إلى المواقع والأشخاص".

ويرد في الفقرة ١٦٨ من التقرير ما يلي:

"وفي المقابل، فإن جمهورية صربسكا لم تُنفذ أيا من عشرات أوامر القبض التي وجهت إليها ولم توضح عدم قدرتها على القيام بذلك أو فشلها فيه ...".

ويرد في الفقرة ١٦٩ من التقرير ما يلي:

"وسجل تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مع المحكمة يكاد يكون على نفس الدرجة من السوء. ولا بد من ملاحظة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مسؤولة، بموجب اتفاق دايتون، عن تعاون وامتثال جمهورية صربسكا وكذلك عن تعاونها وامتثالها هي نفسها. ... غير أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لم تلق القبض على أي من المتهمين في إقليمها وسمحت، فضلا عن ذلك، لمتهمين بارزين. ... بالظهور علنا في بلغراد دون أن تتخذ ضدهم أية إجراءات ...".

وتخلص الفقرة ٢٠٣ من التقرير إلى ما يلي:

"غير أن المحكمة لا تزال تعتمد كثيرا في نهوضها بولاياتها على تعاون الدول، وبدون تعاون بعض دول أو كيانات يوغوسلافيا السابقة (لا سيما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، التي لا تتعاون إلا بقدر محدود وفي مجالات غير حاسمة، وجمهورية صربسكا، التي لا تتعاون ولو في حدود دنيا)، سيكون الأمل في القبض على كبار المتهمين ونقلهم، لا سيما كاراديتش وملاديتش وكورديتش، أملا ضئيلا. ورغم تعاون كرواتيا الجزئي، فإن من المتعيِّن عليها أن تُمارس على كروات البوسنة سلطانها ونفوذها المعترف بهما للقبض على المتهمين من أمثال كورديتش ورابيتش".

وأرجو التكرم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد شاكر بيه
السفير والممثل الدائم
والمبعوث الخاص

— — — — —